بين النفط والكهرباء زاد التقنين ونقص الغاز والكهرباء

النفط: نزود الكهرباء بكامل حاجتها من الفيول وبالمتاح من الغاز

الكهرباء: نحتاج ١٨ مليون متر مكعب من الغاز لتشغيل مجموعاتنا وما يصلنا ٨,٧ ملايين

عبد المنعم مسعود

قالت مصادر لـ«الوطن» في وزارة النفط إن الوزارة تزود الكهرباء بكامل حاجتها من الفيول وبالمتاح لديها من الغاز موضحة أن المشكلة تعود لسنوات وفر مادة الغاز حيث لم تعد تشغل الكهرباء مجموعات توليدها إلا على الغاز وأن وزارة الكهرباء لم تعد تشغل مجموعاتها العاملة على الفيول لذلك ونتيجة النقص في الغاز تم الطلب منهم بإعادة المجموعات المتاحة للعمل على الفيول.

وبين النفط والكهرباء لم نستطع الحصول على إجابة واضحة حول رقمين الأول تأكيد الحكومة السابقة على لسان وزرائها المعنيين بأن إنتاجنا من الغاز بلغ ١٧ مليون متر مكعب وأن إنتاجنا من الكهرباء يبلغ ٤٥٠٠ ميغاواط فكيف حصل وانخفضت الأرقام ليصل إنتاجنا من الغاز عند ١٠ ملايين وينخفض إنتاج الكهرباء إلى ٢٧٠٠ ميغاواط فقط.

مصادر «النفط» تؤكد أن المسألة تعود لعدم ترشيد استخدام الغاز في السنوات السابقة واستخراجه بكميات كبيرة من بعض الآبار دون إستراتيجية تحافظ على البئر أطول فترة ممكنة.

ووفقاً لمصادر النفط فإن أسباب التقنين تعود لعدم استخدام الكهرباء للمنعقات العاملة على الفيول وأنها تقوم بإعادة تأهيل بعضها لربطها على الشبكة في حين مثل هذا الوقت من العام الماضي كانت ١٣ مليون متر مكعب في حين أن المتاح هذا العام ٨,٧ ملايين متر مكعب لذلك فإن الهبوط بكميات الغاز أدى إلى خروج مجموعات التوليد عن الخدمة إضافة إلى موجة البرد والصقيع التي أدت إلى زيادة الاستهلاك.

ويؤكد الظاهر أن النفط تزود الكهرباء بالكمية اللازمة من الفيول والبالغة حوالي ٧ آلاف طن لكن المشكلة أن مجموعات التوليد العاملة على الفيول تشكل فقط ٢٥٪ من إجمالي التوليد ونحن نقوم بتشغيلها وبالتالي فإن ما يهمنا هو الغاز والذي تبلغ نسبة مجموعاته ٧٥٪ من مجموع التوليد سواء أكانت هذه المجموعات تعمل عبر دارة بسيطة أم مركبة.

ويوضح الظاهر أن المجموعات البخارية بعضها مجموعات قديمة منذ السبعينيات من القرن الماضي وهي عاملة حالياً لكن يوجد عدم استقرار في إنتاج بعضها بسبب الإصلاحات المستمرة نتيجة الأعطال وخصوصا المجموعات في محردة والتي تنتج كامل مجموعاتها البخارية ٢٠٠ ميغا وبانياس الأولى والثانية وتنتج حوالي ١٠٠ ميغا واط وهذه المجموعات على الشبكة لكنه يتم فصلها في حال وجود أعطال ويوجد مجموعات أخرى تعمل على الفيول في بانياس والزارة وتشرين لكن وضعها ممتاز.

ويؤكد الظاهر أيضاً أن المجموعات الغازية في الكهرباء جاهزة للعمل وتوليد التيار الكهربائي إذا تم تأمين ١٨ مليون متر مكعب من الغاز فهناك ١٥٠٠ ميغا لا نستطيع إنتاجها لعدم توفر الغاز.

يؤكد مدير الشركة السورية لنقل وتوزيع الطاقة فواز الظاهر أن جميع المجموعات العاملة على الفيول مربوطة بالشبكة إلا أن إنتاجها لا يتجاوز ٢٥٪ من إجمالي إنتاج الكهرباء مؤكدا أنه في أحسن أحوالنا العام الماضي فإن إنتاجنا من الكهرباء تراوح بين ٣٨٠٠ و ٣٩٠٠ ميغاواط.

وقال الظاهر في تصريح لـ«الوطن» إن حجم الاستهلاك الحالي من التيار الكهربائي يتجاوز ٧ آلاف ميغاواط في حين أن المتاح توليده لا يتجاوز ٢٧٠٠ ميغا واط موضحا أنه إذا أنقصنا منه الاستهلاك الذاتي اللازم لتشغيل المحطات والضياعات الفنية يصبح إجمالي الإنتاج ٢٣٠٠ ميغاواط هي الكمية المتاح توزيعها على المستهلكين.

وبين الظاهر في تصريحه أنه يجوز أن تحدث أعطال في مجموعات التوليد خصوصا في المجموعات القديمة ما يؤدي إلى خروج ميغات إضافية من التوليد ليصبح إجمالي الإنتاج بين ٢١٠٠ ميغا إلى ٢٣٠٠ ميغا لذلك فإن الفارق بين هذه الكمية وبين حاجة المستهلكين في مثل هذه الأوقات والبالغة ٧ آلاف ميغاواط يتم عكسه فرقا في زيادة ساعات التقنين.

ووفقا للظاهر فإن أسباب قلة إنتاج الكهرباء تعود لنقص الغاز اللازم لتشغيل مجموعات التوليد مبيناً أن الكمية اللازمة للتشغيل في

الشمس والرياح تساعدان وزارة الكهرباء

٢٨,٩ مليون كيلو واط توليدات الكهرباء من الطاقات الشمسية والريحية ومشاريع قيد المفاوضات

عبد الهادي شباط

كشفت وزارة الكهرباء عبر مذكرة زودت بها «الوطن» أن إجمالي إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة (الشمسية والريحية) في القطاعين العام والخاص هي نحو ٢٨,٩ مليون كيلو واط منها ٢٢,٢ مليون كيلو واط من الطاقات الشمسية ونحو ٦,٧ ملايين كيلو واط من الطاقات الريحية حيث هناك عنفة ريحية واحدة مرتبطة بالشبكة الكهربائية باستطاعة ٢,٥ ميغاواط، تعود ملكيتها للقطاع الخاص، وضعت بالخدمة مع شهر تشرين الثاني من العام ٢٠١٩ وأن جميع هذه الكميات تم حقنها بالشبكة العامة بنقطة الربط.

وحول المشاريع التي تعمل عليها حالياً المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء في مجال الطاقات المتجددة بينت أن هناك مشاريع قيد الدراسة الفنية والمالية ومنها قيد الإعلان ومن المشروعات التي هي قيد الدراسة الفنية والمالية مشروع توسيع محطة الكسوة الكهروشمسية حيث تمت الإحالة على شركة سولاريك لتوسيع محطة توليد الكسوة الكهروضوئية باستطاعة ١,٧٣٤ ميغا واط لتصبح الاستطاعة الإجمالية لمحطة توليد الكسوة الكهروضوئية نحو ٣ ميغا واط، ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعاقد وإنشاء محطة توليد كهروضوئية في حلب (المنطقة الصناعية) حيث تم الاتفاق مع المدينة الصناعية بالشيخ نجار بحلب من أجل إنشاء محطة توليد كهروشمسية على المساحات العائدة للمدينة الصناعية وتم دراسة عرض فني ومالي مقدم من شركة POWERTEC لتنفيذ محطة كهروضوئية باستطاعة ٣٣ ميغا واط في المدينة الصناعية بالشيخ نجار بحلب مع تأمين التمويل الكامل للمشروع على أن يتم التسديد على شكل أقساط لمدة ٨ سنوات بعد وضع كل قسم من أقسام المشروع بالخدمة، إضافة إلى موافقة رئاسة مجلس الوزراء على طلب استكمال إجراءات التعاقد بالتراضي لإنشاء محطة توليد كهروضوئية باستطاعة /٣٣/ ميغا واط في المدينة الصناعية بحلب، على حين تقوم المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء حالياً باستكمال إجراءات توقيع العقد والحصول على الموافقات اللازمة تمهيداً للمباشرة بالمشروع، وتنفيذ مشروع محطة توليد كهروضوئية في جندر حيث تم إجراء الدراسة الفنية والمالية لإنشاء محطة كهروشمسية باستطاعة ٣٠ ميغا واط في موقع جندر مع تأمين التمويل اللازم للمشروع بنسبة ١٠٠٪ من قيمة المشروع على أن يتم التسديد على شكل أقساط لمدة ١٠ سنوات بعد وضع كل قسم من أقسام المشروع بالخدمة وأنه حالياً تعمل المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء على استكمال الإجراءات والحصول على الموافقات اللازمة لتوقيع العقد.

بينما فيما يخص مشاريع الطاقات الشمسية التي هي قيد الإعلان تم الإعلان لإنشاء محطة توليد كهروشمسية في منطقة مرانة باستطاعة ٦ ميغا واط مع التمويل اللازم للمشروع ومحطة توليد كهروضوئية باستطاعة ٤٠ ميغا واط في موقع جندر على ثلاثة أقسام مع التمويل اللازم، كما تم الإعلان لتنفيذ مشروع محطة توليد كهروضوئية في الناصرية لإنشاء محطة توليد كهروضوئية باستطاعة ٢٣ ميغا واط في موقع محطة الناصرية على ثلاثة أقسام مع التمويل اللازم للمشروع وإنشاء محطة توليد كهروضوئية باستطاعة ٤ ميغا واط في موقع محطة الزارة مع التمويل اللازم للمشروع.

وفي مجال الطاقات الريحية بينت الوزارة أن المشاريع التي هي قيد الدراسة الفنية والمالية هي إنشاء محطة توليد ريحية باستطاعة ١٠٠ ميغا واط في قطينة بحمص مع التمويل اللازم للمشروع، وورد عرض من شركة مينا الإيرانية وحاليا يتم دراسة هذا العرض، وعن المشاريع الريحية التي هي قيد الإعلان تم الإعلان لإنشاء محطة توليد ريحية باستطاعة ١٠ ميغا واط في جندر.

واعتبرت وزارة الكهرباء أن المعوقات التي تعترض تنفيذ محطات توليد الكهرباء بالطاقات المتجددة هي تأمين التمويل اللازم لهذه المشاريع ذات الكلفة التأسيسية العالية.

مدير التشريع العقاري لـ«الوطن»:

من غير الممكن أن يبقى التخمين والضرائب والرسوم على المحال التجارية واحداً!

هناء غانم

أكد مدير التشريع والتسجيل العقاري في مديرية المصالح العقارية عصام قولي أن المخطط العقاري في سورية يحتاج إلى تنظيم وتدقيق للتأكد من حدود المناطق العقارية ولا سيما أنه لا توجد مطابقة تامة بين الواقع والصحيفة العقارية.

وأكد في تصريح لـ«الوطن» أن مديرية المصالح العقارية أنجزت ما يقارب ٩٩٪ من مساحة العقارات القابلة للتحديد في سورية ولم يبق سوى ١٪ من المساحة قيد الإنجاز لكن المشكلة هي عدم إغلاق المناطق والمخططات العقارية وهذا ناتج عن عدم إمكانية المديرية منذ أعوام مراعاة وتدقيق المخططات ما تسبب في بقاء هذه المناطق العمرانية ضمن الحالة المؤقتة وغير النهائية.

وأوضح قولي أن المشكلة التي نعاني منها اليوم أن ٤٠٪ من العقارات المحددة في سورية بحاجة إلى تدقيق للتأكد من حدود مناطقها العقارية، علماً أن مديرية المصالح العقارية تعمل اليوم على أتمتة كاملة للعقارات وقد تم الانتهاء من أتمتة نصف المصالح العقارية في دمشق إذ تمت أتمتة ٢٤ منطقة عقارية من أصل ٤٧ منطقة كما تمت رقمنة نصف مليون صحيفة عقارية من أصل نحو ٦ ملايين صحيفة عقارية بشكل كامل على مساحة سورية، وأوضح قولي أن عدد العقود الموثقة لدى مديريات المصالح العقارية خلال عام ٢٠٢٠ قد بلغ ٣٩٤٦٧٥ عقداً وبلغت الرسوم المحصلة عن الخدمات العقارية حوالي ٧ مليارات ليرة سورية.

> ٧ مليارات ليرة الرسوم المحصلة عن الخدمات العقارية

وأضاف قولي: إن توزع المسؤوليات بين الجهات الحكومية حول قيود السجل العقاري قد أدى إلى تشتت الملكية بين العديد من الجهات مثل «البلدية ومديرية المصالح العقارية والسجل العقاري وزارة العدل والوكالات والإسكان العسكري وغيرها، الأمر الذي يتطلب ضرورة إعادة القيود إلى السجل العقاري ودمج المرجعيات العقارية بمرجعية وحيدة هي المديرية العامة للمصالح العقارية لتتخفف عبئاً كبيراً على المواطن والجهات العامة.

وذكر مدير التشريع أن السجل العقاري من أقدم السجلات الموجودة والمحافظ على مصداقيته المطبوعة في أذهان السوريين عند شراء أو بيع أي عقار مباشرة يسأل هل هو طابو أخضر أي أن السجل العقاري لدى هذا البيت أو المنزل أو الأرض موثق وصحيح ١٠٠٪.

ومن جهة أخرى أضاف إنه يتم العمل حاليا على إصدار تشريع يحقق العدالة الضريبة ومديرية المصالح العقارية ضمن اللجنة المخصصة لتحديد القيمة الرائجة للعقار وهو ما تعمل عليه وزارة المالية لإعداد برمجية خاصة بحيث يكون هناك تقييم حقيقي للعقارات، الأمر الذي ينعكس على الخزينة العامة للدولة.

ولفت إلى أن عملية إعادة التوازن يجب أن تتبعها عملية تخمين حقيقي للعقار وهو يتم العمل عليه من خلال قانون البيوع العقارية المرتبط بالقيمة الحقيقية للعقار، الأمر الذي يحقق عدالة ضريبية بفرض الرسوم لأنه من غير الممكن أن تخمن المحلات في دمشق بالأسعار نفسها في الأرياف أو حتى أقل.

مهلة شهرين لإعادة تفعيل الوسط التجاري في حمص والتجار يتطلعون إلى المغريات والدعم

طلال ماضي

تضع محافظة حمص على قائمة أولوياتها إعادة تفعيل الوسط التجاري منطقة الأسواق التراثية بالمحافظة وتستخدم أسلوب الترغيب والترهيب، وتهدد أصحاب المحلات في حال عدم عودتهم أن المحافظة ستقوم بافتتاح المحال.

محافظة حمص تعقد الاجتماعات المتتالية بحسب مصدر من غرفة تجارة حمص في تصريح خاص لـ«الوطن» مع التجار ولجان الأحياء وتدعوهم للعودة إلى الوسط التجاري بعد إعادة تأهيله وإلا ستتكفل المحافظة بإعادة افتتاحه وفي آخر اجتماع تم منحهم مهلة شهرين لترتيب أمورهم وإعادة افتتاح محالهم.

الوسط التجاري في حمص جاهز بنسبة كبيرة لإعادته للعمل بعد إنجاز أكثر من ٧٠ بالمئة من ترميم الأسواق التي تعرضت للتخريب منذ انطلاق حملة ترميمها قبل أربعة أعوام مضت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغرفة تجارة حمص، والمؤسسات والشركات الخدمية الحكومية والمجتمع المحلي.

بدورهم الشاغلون للمحال وفي اتصال هاتفي مع «الوطن» أكدوا رغبتهم في العودة إلى المحال، لكنهم تواقون للحصول على الدعم والمغريات الأفضل، لكونهم تضرروا خلال الفترة السابقة، ورأس المال في أساسه يحتاج إلى المزيد من المحفزات، واقترح بعضهم تقديم مغريات كالإعفو عن الضرائب والرسوم، وإعادة الخدمات الأساسية من كهرباء وماء واتصالات، ونقل عقدة المواصلات إلى قلب المدينة من أجل إعادة الحياة والحركة إلى الأسواق وتعزيز كامل المستلزمات كما فعلت المحافظة في سوق الدبلان الشهير، من أجل تحفيز أصحاب محال الذهب للعودة إلى أسواقهم.

ودعا الشاغلون إلى المحافظة على هوية الأسواق واختصاصاتها وخاصة بعد انتقال بعض المهن إلى الأسواق الأخرى وأصبح لدى الأسواق الجديدة اكتفاء من جميع المهن.

خازن غرفة تجارة حمص المهندس محمد سامر صفوة اعتبر في تصريح خاص لـ«الوطن»: أن الخطوة الأولى باتجاه افتتاح الأسواق صعبة، لكن يجب العمل على إنقاذ ما يمكن إنقاذه من خلال تقديم العروض والحفزات للتجار للعودة وافتتاح الأسواق وقال: إن الخدمات الأساسية من كهرباء وماء واتصالات جداً ضرورية لإعادة تفعيل الأسواق، داعياً إلى تقديم الحفزات أسوة بقانون الاستثمار للتعويض عن الخسائر التي لحقت بالتجار وتشجيعهم للعودة.

وأشار صفوة إلى توالي عقد الاجتماعات مع لجان الأحياء والاستماع إلى مطالبهم وإلى التعاون الإيجابي من المحافظة وأضاف: إنه حالياً يمكن إعادة افتتاح نحو ٦٠٠ محل تجاري، وهناك بعض المخاوف المحقة لدى التجار نحن كغرفة نتفهما وخاصة في سوق الذهب ونتمنى أن نتوصل إلى حلول لإعادة افتتاح الوسط التجاري للمدينة خلال المهلة المحددة التي منحتها محافظة حمص.

> خازن غرفة التجارة: هناك مخاوف محقة ويمكن افتتاح ٦٠٠ محل تجاري

عمالها هرموا وتسربت خبراتها

«بورسلان» حماة تحرص على إنتاج أنواع مميزة من أطقم الحمامات.. لكن تشكو نقص المواد الأولية!

محمد أحمد خبازي

تعاني الشركة العربية لصناعة البورسلان والأدوات الصحية بحماة، من عدم توافر المواد الأولية الأجنبية التي تدخل بالإنتاج، نتيجة الحظر الغربي الظالم المفروض على البلد، وارتفاع أسعار المواد ذات المنشأ المحلي، التي استعاضت بها الشركة عن مثيلها الأجنبي بالإنتاج.

ورغم ذلك، وسعت الشركات دائرة إنتاجها ذي المواصفات الجيدة المواكبة للعصر والمنافسة للقطاع الخاص بالسوق المحلية.

وبيّن مديرها العام الطيب يونس أن الشركة باعت خلال العام الماضي ١٨٥٢١١ قطعة من الأدوات الصحية، من أصل المخطط له ٢٩٥ ألف قطعة بنسبة تنفيذ ٧٨بالمئة، فيما كان الإنتاج ٢٢٨٨٧٩ قطعة من أصل المخطط له ٣٢٧ ألف قطعة بنسبة تنفيذ ٧٣ بالمئة، فيما قيمة المبيعات كانت مليار و٤٠٠ مليون ليرة.

وعزا اليونس تلك النسب إلى المعاناة في تأمين المواد الأولية ذات المنشأ الخارجي، اللازمة للإنتاج نتيجة العقوبات والحصار الظالم على البلد.

وأوضح أن نسبة تكاليف المواد الأولية المستوردة بلغت ٣٨ بالمئة من تكلفة الإنتاج خلال العام ٢٠١٩، وازدادت حالياً إلى ٦٠ بالمئة، بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية بنسبة ١٥٨بالمئة للاعتماد على السوق الداخلية في تأمين هذه المواد.

إضافة لتسرب اليد العاملة ذات الخبرة، نتيجة توقف الشركة عن العمل والإنتاج لأربع سنوات متتالية، وبلوغ أغلب العمال الذين لم يتسربوا منها الشرائح العمرية العليا، والتي تشكل الشريحة فوق ٤٥ عاماً ما نسبته ٩٤ بالمئة، ما يؤدي إلى انخفاض أدائها كون العمل في الشركة يعتمد على الجهد العضلي الفردي المباشر.

وكذلك لاعتماد الشركة على العمالة المستأجرة بنسبة كبيرة في الأقسام الإنتاجية والمساعدة بنسبة ٩٥ بالمئة ما ينعكس على العملية الإنتاجية كون هذه العمالة غير مستقرة لأسباب خارجة عن إرادة الشركة.

وعن تنوع الإنتاج لفت اليونس إلى أن الشركة تحرص على التنوع في إنتاج أنواع مميزة من أطقم الحمامات، من ماركات الجوهرة وتدمر واللورد والنواعير والأرز والجوكر وشيزر، لتلبية حاجة السوق وفتح جبهات عمل توسع دائرة إنتاجها من الأدوات الصحية.

وعن المعوقات التي تحد من العمل كما يجب، أشار إلى قدم الآلات والتجهيزات في معمل الأدوات الصحية، والذي يؤدي إلى زيادة استهلاك حوامل الطاقة من المازوت والكهرباء.

واقترح ضرورة الإسراع في استكمال إجراءات تعيين العمالة الدائمة من خلال اختبار أو مسابقة، والإسراع في تطوير معمل البورسلان إلى سراميك يلبي حاجة السوق، علماً أنه مدرج بالخطة الاستثمارية لعام ٢٠٢٠ وتم الإعلان لاستثمار المشروع.